الأمم المتحدة

A/72/511

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٦ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٧ و ٨٠ و ٨٨ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٩

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

201117 131117 17-18024 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
المسائل المتصلة بالإعلام
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
حقوق الشعوب الأصلية
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
المحيطات وقانون البحار
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥
المراقبة الدولية للمخدرات
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
تخطيط البرامج
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
خطة المؤتمرات
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية
وحدة التفتيش المشتركة
نظام الأمم المتحدة الموحد
تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين، المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٦ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٧ و ٨٠ و ٨٨ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٩.

(توقيع) دييغو **موريخون – بازمينيو**
السفير
الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

الاجتماع السنوي الحادي والأربعون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الإعلان الوزاري

التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بمناسبة اجتماعهم السنوي الحادي والأربعين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي، والتطورات الأخيرة في العالم، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واعتمدوا الإعلان التالي الذي يعترف بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يظلّ يشكّل أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة:

١ - أشار الوزراء إلى أن عام ٢٠١٧ يوافق الذكرى السنوية الخمسين للاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ ٧٧ الذي اعتمد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ ”ميثاق الجزائر“، أوّل منهاج عمل دعت فيه المجموعة البلدان النامية إلى بذل جهود مشتركة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والرخاء. وفي هذا السياق، رحبوا بالفعاليات التذكارية التي ستعقدها مجموعة الـ ٧٧ بهذه المناسبة في نيويورك، وفروعها في جنيف وباريس وروما وفيينا ونيروبي وواشنطن (مجموعة الـ ٢٤).

٢ - وأشار الوزراء إلى روح ميثاق الجزائر الذي أرسى مبادئ الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن بين البلدان النامية وعزمها على السعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرديا أو جماعيا. وأكدوا من جديد أن هذه المبادئ لا تزال صالحة ومناسبة حتى يومنا هذا.

٣ - وكرّر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضرورة حتمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشددوا على وجوب التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده كيلا يتخلف أحد حقا عن الركب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أفقر الفئات وأضعفها. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا بحلول عام ٢٠٣٠ بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وبهذا الخصوص، شدد الوزراء على أن المجتمع الدولي يجب أن يعالج التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

٤ - وشدّد الوزراء على أن ميثاق الجزائر لا يزال وجيهاً في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فعلى الرغم من التقدم المسجل في السنوات الخمسين الماضية، لا تزال البلدان النامية تواجه

تحديات إنمائية كثيرة مع ازدياد التحديات الجديدة. وأعربوا عن بالغ القلق إزاء تفاوت التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المترابطة المتفق عليها دوليا التي تم التعهد بها في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإزاء عدم إحراز تقدم مرضٍ في هذا الصدد. فالنزاعات، وتباطؤ نسق النمو الاقتصادي العالمي، وتقلب الأسواق المالية، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، والتهديدات الصحية العالمية، وحالات الطوارئ الإنسانية، والفساد، والتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتحديات الأخرى ذات الصلة، تزيد من صعوبة المضي قدما وتعرقل التقدم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥ - وأعرب الوزراء عن إيمانهم الراسخ بأن جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة يجب أن تكرس نفسها جماعيا في السعي إلى تحقيق تعاون لأغراض التنمية العالمية ''يربح فيه الجميع'' ويقوم على أساس المشاورات الواسعة النطاق، والمساهمة المشتركة وتقاسم الفوائد، بما من شأنه أن يعود على كل البلدان والمناطق في العالم بمكاسب هائلة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية بناء ثقافة السلام بتعزيز التعددية وإقامة علاقات ودية بين الدول، على أساس القانون الدولي والحوار واحترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وعلى أهمية اتخاذ سائر التدابير المناسبة من أجل تعزيز السلم العالمي وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها. وأقروا بأن السلام لا يعني عدم نشوب النزاعات فحسب، بل يتطلب أيضاً عملية دينامية وإيجابية تقوم على المشاركة وتشجيع الحوار وتُحَلُّ فيها النزاعات بروح التفاهم والتعاون. وأكدوا مجددا أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحقق دون سلام، وأنّ السلام لا يمكن أن يحل دون تنمية مستدامة.

٧ - وأشار الوزراء إلى مرور عامين منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأنه يجري بذل جهد كبير في تنفيذ الخطة؛ بيد أنهم أقروا بأن وتيرة التنفيذ ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق التنمية المستدامة للجميع، لا سيما لأفقر الفئات وأضعفها. وكرروا الإعراب عن التزام مجموعة الـ ٧٧ الثابت والمستمر بمواصلة تجسيد الطموحات الواردة في الخطة إلى إجراءات حقيقية. فلا بد من زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل لصالح البلدان النامية.

٨ - وأشار الوزراء أيضا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكرر التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٧٤ من خطة عام ٢٠٣٠.

٩ - وأكد الوزراء مجدداً أهمية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرد والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وذلك بطريقة متوازنة دون التركيز على بُعد على حساب آخر.

١٠ - ورحّب الوزراء بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني، ولكنهم شددوا على أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات يتطلب تنشيط الشراكة العالمية والتنفيذ التام للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن من الأهمية الأساسية في هذا الصدد

تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية، بسبل منها إتاحة الموارد المالية للتنمية، ونقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، وتحسين الدعم وبناء القدرات المحدد الأهداف على الصعيد الدولي، واستحداث نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وغير تمييزي. وحثوا المجتمع الدولي والجهات المعنية صاحبة المصلحة على إحراز تقدم حقيقي بشأن هذه المسائل، بطرق منها وضع خطط عمل لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع كفالة بلوغ هدفيها العامين المتمثلين في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وبأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة على النحو الواجب. وأحاطوا علماً في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي يشدّد على رؤية جميع الدول الأعضاء وتطلعاتها المشتركة بشأن المسار الحاسم الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأكدوا مجدداً وشددوا على أنه، في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، يجب تناول ومعالجة الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون إعمالها الكامل لحقها في تقرير المصير وحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحرص على ألا تتخلف عن الركب.

١٢ - وأكد الوزراء من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مكلّف بتوفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن له دوراً محورياً في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، وذلك بالعمل على نحو متسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والمنتديات الأخرى المعنية، تماشياً مع الولايات القائمة. وأحاطوا علما بأنّ موضوع هذا العام للمنتدى هو ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وهو موضوع يتطابق مع التوجه العام لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأثنى الوزراء على جميع البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ تسلط الضوء على الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وشدد الوزراء على أن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لرفاه وحقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والمهاجرين، واللاجئين والفئات الأخرى، شرط مسبق لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وشدد الوزراء على أهمية السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع احترام الحيز السياساتي والأولويات والقيادة في كل بلد لتنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متجانسة يدعم بعضها بعضا، وإدارة الاقتصاد العالمي إدارة أفضل وأقوى.

١٤ - وشدد الوزراء على ضرورة النظر في مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية، وكذا الطابع الدينامي لاحتياجات البلدان النامية، وعلى مراعاة مبدأ شمول خطة التنمية المستدامة وعدم قابليتها للتجزئة.

١٥ - وشدد الوزراء على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ سيتوقف على تهيئة بيئة دولية تساعد على التنمية، وتيسير سبُل التنفيذ اللازمة، لا سيما في مجالات التمويل والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية. ودعوا في ذلك الصدد إلى متابعة فعالة للالتزامات العالمية لجميع الجهات الفاعلة، لا سيما البلدان المتقدمة.

١٦ - ويؤمن الوزراء إيماناً راسخاً بأن من الجوهري، كي يساهم النمو الاقتصادي مساهمة إيجابية في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، أن تركز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، في جملة أمور، على إيجاد فرص العمل وعلى الإدماج الاجتماعي، لأن هذا سيقلل من أوجه اللامساواة ويساعد في توفير الحماية الاجتماعية. كما نوه الوزراء بضرورة توظيف مزيد من الاستثمارات، كعامل حفاز للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، في البنى التحتية والترابط والإنتاجية وفي خدمات أساسية مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات النوعية الجيدة، مع التأكد في الوقت نفسه من توفّر إمكانية الوصول إلى الموارد والفرص لجميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية ومن يعيشون في ظلّ أوضاع هشّة.

١٧ - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز مجرد حساب نصيب الفرد من الدخل، وأن تستند في ذلك عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وينبغي لهذه المقاييس أن تراعي الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

١٨ - وشدد الوزراء على ما يكتسيه التمويل لأغراض من أهمية حاسمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، أكد الوزراء مجدداً أن التدفق المالي المضمون والذي يمكن التنبؤ به هو أمر لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وعلى هذا النحو، فإن تعبئة الموارد المالية وغير المالية والاستخدام المجدي لها هما أمران أساسيان للوفاء بالالتزام في مجال القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ولتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على نحو متوازن ومتكامل. وينبغي، عند تخصيص موارد التنمية، إيلاء الأولوية للمجالات التي تؤثر بصورة مباشرة على سبل عيش الناس وعلى تنمية البلدان النامية، مثل القضاء على الفقر وتطوير البنى التحتية والصحة والتعليم، وما إلى ذلك.

١٩ - وسلط الوزراء الضوء على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها، لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة للبلدان النامية. ولذلك، رحب الوزراء بالدورة الثانية لمنتدى الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، الذي يعد منبراً أساسياً لتمويل التنمية، والذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، ودعوا إلى تنفيذ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٢٠ - ورحب الوزراء أيضاً بانعقاد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأشاروا إلى أن البلدان النامية هي الأكثر تضرراً من الافتقار إلى البنى

التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، وهي في الوقت نفسه تواجه تحديات تمويلية خطيرة بسبب عدم كفاية فرص الحصول على الموارد، من القطاعين العام والخاص على حد سواء، مما يؤدي إلى فجوة عالمية أوسع نطاقاً في البنى التحتية. ويُعد الدور القيادي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أمراً بالغ الأهمية في توفير موارد التمويل اللازمة لسد هذه الفجوة، بما في ذلك الفجوة السنوية التي تبلغ ما بين ١ إلى ١,٥ تريليون دولار أمريكي في البلدان النامية، وذلك من خلال تعزيز فرص الحصول على خدمات البنى التحتية المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، وتحسين جودة هذه الخدمات. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام. وحثوا البلدان المتقدمة على أن تعجل بالوفاء بالتزاماتها غير المنفَّذة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢١ - وأقر الوزراء بالمساهمة المهمة في التنمية المستدامة التي يمكن للاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، أن يقدمها، لا سيما عندما تكون المشاريع متسقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. وأشار الوزراء إلى المساهمة الهامة للاستثمار الخاص في التنمية المستدامة، وذلك من خلال أدوات وآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعوا إلى تعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير مساهمة البنية التحتية غير المادية من خلال برامج الدعم التقني وبناء القدرات. ويتطلب ذلك تعزيز وزيادة مواءمة المخاطر بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالآليات، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ووضع المزيد من آليات تقييم مخاطر الاستثمار وضماناته التي تستجيب للسياق.

٢٢ - ورحّب الوزراء ببدء نفاذ التعديل المقترح على مواد الاتفاق المتعلق بإصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وزيادة الحصص في عام ٢٠١٠، وشددوا على ضرورة مواصلة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية وتعزيز صوتها في عملية صنع القرارات الاقتصادية ووضع القواعد والحوكمة الاقتصادية العالمية.

٢٣ - وأشار الوزراء إلى أن التمويل الدولي للبلدان النامية ينبغي أن يحترم ما نصت عليه الاتفاقات المتعددة الأطراف، بما في ذلك توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية، بمعنى أن الحصول على التمويل الدولي بشروط تفاضلية ينبغي أن يمنح للبلدان النامية، دون تمييزها بحسب نصيب الفرد من الدخل.

٢٤ - وأشار الوزراء إلى أن المسائل المتصلة بالديون السيادية ينبغي أن تحظى باهتمام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سواء بسواء. وينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه مسألة يمكن، إن لم يتم التصدي لها، أن تترك تأثيراً سلبياً على الاقتصاد العالمي وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوزراء في هذا الصدد بالتقدم المحرز بشأن الديون وبشأن القدرة على تحمل الديون. وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تواصل مناقشة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وإدارتها، بمشاركة والتزام نشطين وشاملين من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل رعاية هذه العمليات وتعزيزها. وأكد الوزراء مرة أخرى أيضاً على الأدوار المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وفقاً لولاية كل منها.

٢٥ - وأقر الوزراء بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل من خلال اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكلتها وإدارتها بشكل سليم، حسب الاقتضاء. فالعديد من البلدان لا يزال قليل المنعة أمام أزمات الديون، وبعض البلدان يتخبط في خضم الأزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. وكرروا القول بأن المدينين والدائنين يجب أن يعملوا معاً على تجنب حالات المديونية التي لا يمكن تحمّلها وعلى إيجاد حلول لهذه الحالات. ورأوا أن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤولية منوطة بالبلدان المقترضة؛ ولكنهم أقروا بأن المقرِضين من مسؤوليتهم أيضاً إقراض البلدان على نحوٍ لا يقوّض قدرتها على تحمل الديون. وعقدوا العزم على دعم استمرار القدرة على تحمّل الديون في البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الدين وحققت مستويات من الدين يمكن تحمّلها.

٢٦ - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم إزاء أنشطة ما يُسمى ”الصناديق الانتهازية“ وتصرفاتها التي يغلب عليها طابع المضاربة وتهدد جميع العمليات المقبلة لإعادة هيكلة ديون البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. ولذلك، أكدوا على أهمية منع الصناديق الانتهازية من أن تصيب بالشلل جهودَ إعادة هيكلة الديون.

٢٧ - ورحّب الوزراء باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٣١٩/٦٩ المعنون ”مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كخطوة هامة، وأشاروا إلى أنه يدعو جميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والمنظمات الدولية المختصة والكيانات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز هذه المبادئ الأساسية.

٢٨ - وشجع الوزراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مواصلة عمله التحليلي والسياساتي وتقديم المساعدة التقنية في المسائل المتعلقة بالديون وتعزيز سياسات الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، تكملة للعمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، حسب الاقتضاء.

٢٩ - ويتطلع الوزراء إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بإدارة الديون، الذي ينظمه الأونكتاد، والذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهم يشجعون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول التي لها مركز المراقب على المشاركة بنشاط وعلى أعلى مستوى ممكن، بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع.

٣٠ - وأشار الوزراء إلى أن تزايد الديون الخارجية في البلدان النامية يشكل تحدياً هاماً للتنمية. وهذا هو الحال بصفة خاصة في العديد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي ارتفعت فيها نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. وقالوا بأنّ ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يحد من الحيز المالي ومن القدرة على دعم برامج الحماية الاجتماعية والاستثمارات في البنى التحتية. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة التأكد من أن آليات التمويل وسياساته تتطرق إلى الطبيعة المتكاملة للتنمية المستدامة بحيث يمكن أن يكون لتنفيذ نواتج محددة أثر تراكمي على مستوى العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة، ويضمن بالتالي القدرة على تحمل الديون، على سبيل المثال، حتى وإن كان المجتمع الدولي يسعى إلى تحرير الموارد لتحقيق تلك الأهداف.

٣١ - وشدد الوزراء على أنه لا يزال يُعترف بالتجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، وذلك على الرغم من التراجع الذي بلغ نسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وأعربوا، في هذا الصدد، عن بالغ قلقهم من تزايد الخطابات والنزعات الحمائية. وشددوا على أهمية تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى ضرورة أن تعمل منظمة التجارة العالمية بطريقة فعالة.

٣٢ - وأكَّد الوزراء مجدَّداً على الدور المحوري لمنظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي اليوم. وأعادوا التّأكيد أيضاً أنّ منظمة التجارة العالمية توفر الإطار المتعدد الأطراف للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية، وهي بمثابة آلية أساسية لمنع المنازعات التجارية وتسويتها، ومنبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأفادوا بأنّهم لا يزالون ملتزمين التزاماً راسخاً بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف محكوم بقواعد وشفاف ومنفتح وجامع وغير تمييزي، على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية. وأكد الوزراء مجدداً كذلك التزامهم بكفالة التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقواعد منظمة التجارة العالمية السارية، وهم مصممون على العمل معاً على زيادة تعزيز هذه المنظمة. وأكدوا أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام ٢٠٠١، لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت نتائجها تعالج بشكل كبير أوجه الاختلال وعدم المساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا الوزراء كذلك إلى أن تصدر عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيُعقد في بوينس آيرس بالأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نتائج إيجابية تشمل ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأعربوا عن الأمل في أن تنخرط جميع الأعضاء وتشارك بطريقة بناءة. وبروح من العولمة والترابط، أعاد الوزراء أيضا التأكيد على ضرورة التوصل إلى نتيجة تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ومواصلة مكافحة جميع أشكال السياسة الحمائية.

٣٣ - ورحب الوزراء ببدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، ودعوا أيضاً إلى التنفيذ السلس لهذا الاتفاق نظراً لإمكانية إسهامه في زيادة الصادرات بنسبة ٢٠ في المائة، وكذلك إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية السابقة لمنظمة التجارة العالمية. وجددوا التأكيد على أهمية تحفيز التنويع الاقتصادي وعلى جدوى التجارة الإقليمية ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في جميع مراحل سلاسل القيمة، لا سيما الأعمال والمؤسسات التجارية المنتمية إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العاملة ضمن الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

٣٤ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك إقراراً منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الانضمام في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على تسريع عملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، بدون معوّقات سياسية وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وأكدوا مجدداً أهمية قرار المنظمة المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بانضمام أقل البلدان نمواً.

٣٥ - والتزم الوزراء من جديد بمواصلة بذل جهود إيجابية تضمن حصول الدول الأعضاء من البلدان النامية، لا سيما الدول الأعضاء الأقل نمواً، على نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، وتضمن أن تظل الأحكام الفعالة حقاً بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات المتعددة الأطراف. وهم يدعون، في هذا الصدد، إلى تعزيز التكامل بين عمل

الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من الوكالات ذات الصلة بهدف تحقيق كامل الإمكانات الإنمائية للتجارة.

٣٦ - وسلّم الوزراء بما ينطوي عليه التكامل والترابط الاقتصاديان الإقليميان من إمكانات فيما يتعلق بتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتزموا بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية.

٣٧ - ودعا الوزراء الأونكتاد إلى تعزيز عمله من أجل التصدي للتحديات التجارية والإنمائية للبلدان النامية كافة، وإلى أن يعزز، في هذا المضمار، عمله المتعلق بالمشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا؛ والبلدان الأفريقية؛ والبلدان النامية غير الساحلية؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً والصغيرة، والمشاكل والتحديات ذات الصلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وكذلك إلى مساعدة بلدان المرور العابر النامية في تلبية الاحتياجات ومعالجة التحديات الخاصة بها، لا سيما فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية والنقل. وشدد الوزراء وأثنوا على الدور المحوري الذي يضطلع به الأونكتاد، لا سيما من خلال ما يوفره من المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية قبل وأثناء وبعد عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٨ - ولاحظ الوزراء مع القلق الزيادة المطردة في تدفق الأموال غير المشروعة، لا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي يشكله ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن البلدان. وسلّم الوزراء بأن الدول لا تزال تواجه تحديات في استرداد الموجودات، لأسباب منها اختلافات النظم القانونية وتشعّب إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية التي تتم في ولايات قضائية متعددة، والتفسيرات المتباينة لأحكام الاتفاقية، وعدم الإلمام بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة المتبعة في الدول الأطراف الأخرى، والصعوبات التي تكتنف عملية التعرّف على تدفق عائدات الفساد وكشفه. وأعرب الوزراء عن القلق من أن نسبة كبيرة من عائدات الفساد، بما فيها الناشئة عن قضايا الرشوة عبر الحدود الوطنية، لا يزال يتعين إعادتها إلى البلدان الأصلية.

٣٩ - وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ودعوا المناطق الأخرى إلى القيام بعمليات مماثلة، ورحبوا أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وأشار الوزراء أيضا إلى القرار ٣/٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعنون ”تيسير التعاون الدولي على استرداد الموجودات“، وأعادوا بيان غرض الاتفاقية فيما يتعلق بضمان التبادل التلقائي للمعلومات والتعجيل بإعادة الموجودات المكتسبة بوسائل غير مشروعة إلى بلدان المنشأ، وبوضع مبادئ توجيهية عملية لتيسير استرداد الموجودات.

٤٠ - ولاحظ الوزراء مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات الإقليمية وغيرها من المنتديات الدولية ذات الصلة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد، والتي تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها ضمان الانفتاح والشفافية، ومكافحة الرشوة المحلية والأجنبية، والتصدي للفساد في القطاعات التي يكثر فيها احتمال وقوعه، وتعزيز التعاون الدولي، وتدعيم النزاهة والشفافية في القطاع العام في سياق مكافحة الفساد الذي يغذي التجارة غير المشروعة وانعدام الأمن ويشكل حاجزا هائلا في وجه النمو الاقتصادي وسلامة المواطنين. وأقر الوزراء أيضاً بالجهود التي تبذلها مؤسسات دولية ذات صلة، مثل مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التلاعب في الفواتير التجارية وبأسعار التحويل الذي يعرقل تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية.

٤١ - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول التي لا يُعرف منشؤها والموجودة في ملاذات آمنة، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية. وحثوا أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات في مجالات عديدة منها سلطاتها الضريبية الوطنية، ومؤسساتها القانونية والتنظيمية، ومؤسساتها التجارية والمالية، ولزيادة الوعي العام من أجل تدعيم آليات المساءلة والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. كما أهاب الوزراء بالدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية التنازل عن عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من العقبات الإدارية والقانونية أمام استرداد الأصول غير المشروعة.

٤٢ - ودعا الوزراء إلى تحقيق تعاون أوثق وأنجع بين الدول المهتمة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقا لولاية كل منها، في تحديد الممارسات الجديرة بالثناء في العمل بالنهج الفعالة والمنسقة لاسترداد الأصول، بما فيها تلك المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

٤٣ - وأشاد الوزراء بعقد المؤتمر الدولي المعني بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز استرداد الأصول من أجل تعزيز التنمية المستدامة، الذي انعقد في أبوجا، بنيجيريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحث الوزراء على ضرورة التشجيع على اتخاذ مبادرات مماثلة نظرا لما للتدفقات المالية غير المشروعة من أثر سلبي على إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٤ - والتزم الوزراء بتوسيع نطاق التعاون الضريبي الدولي. وشجعوا البلدان على العمل معاً، وفق قدراتها وظروفها الوطنية، من أجل تعزيز الشفافية واعتماد سياسات ملائمة، بما فيها تقديم الشركات المتعددة الجنسيات التقارير إلى السلطات الضريبية في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها، وتمكين السلطات المختصة من الحصول على معلومات عن الملكية النفعية، والمضي قدماً بشكل تدريجي نحو تحقيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية فيما بين السلطات الضريبية كلما اقتضى الأمر، مع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما إلى أقل البلدان نمواً، حسب الحاجة. وقد تمثل الحوافز الضريبية أداة السياسة العامة المناسبة. غير أنه من أجل إنهاء الممارسات الضريبية الضارة، تستطيع البلدان أن تشارك في مناقشات طوعية عن الحوافز الضريبية في المنتديات الإقليمية والدولية.

٤٥ - وشدد الوزراء على الاعتراف المتزايد بالدور الرئيسي للنظم الضريبية في التنمية، وكرّروا الإعراب عن قلقهم إزاء الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد العالمي، وبخاصة البلدان النامية، من التدفقات المالية غير المشروعة وما يتصل بها من تلاعب بالتسعير التجاري وتهرّب ضريبي وفساد وغسل للأموال. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على ضرورة أن تولي جميع الدول أهمية للتعاون والحوار الشاملين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل الضريبية الدولية، ولتعزيز التعاون الضريبي الدولي، وتدعيم اللوائح التنظيمية الوطنية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في سبيل تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٦ - وفي هذا الصدد، كرّر الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من أجل تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة شفافية ومساءلة المؤسسات المالية وقطاع الأعمال وكذلك الإدارات العامة. وأكدوا أيضاً على أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهوداً عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماما مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة.

٤٧ - ورحب الوزراء بتسمية أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ وبزيادة تمثيل الخبراء من البلدان النامية، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية للدورة الثانية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية. وحثوا اللجنة ولجانها الفرعية على الاضطلاع بولاياتها فيما يتعلق بالنظر في الطريقة التي يمكن بها معالجة القضايا الجديدة والناشئة التي تؤثر على التعاون الدولي في المسائل الضريبية، مثل التهرب الضريبي، بغية القضاء على هذا التهرب في نهاية المطاف وذلك بتعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وزيادة التعاون الدولي، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة في السياسة الضريبية وإدارة الضرائب.

٤٨ - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن جمهورية الهند قد قدمت، استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، تبرعا للصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهي أول تبرع يُقدّم للصندوق منذ إنشائه، وجددوا مناشدتهم إلى الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة كي تنظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ودعوا الأمين العام إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية.

٤٩ - وأبرز الوزراء أنّه لا يوجد حتى الآن محفل عالمي شامل وحيد للتعاون الضريبي الدولي على المستوى الحكومي الدولي. ومع الإشارة إلى أن مستوى معينا من إجراءات الحوار والمبادرة يجري اتخاذها على الصعيد الدولي بشأن التعاون في المسائل الضريبية، أكد الوزراء أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن أن تناقش فيه هذه المسائل على نحو صريح وشفاف وشامل، واعتبروا أنّه يمكن تحديد عمليات أخرى من منظور يضمن مصالح الدوائر المعنية من البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، كرر الوزراء تأكيد ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث تصبح هيئة حكومية دولية، ولزوم توفير ما يكفي من الموارد للجنة لتفي بولايتها، وزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعاتها. ورأوا أن هذا الأمر سيكون حيويا لتحويل اللجنة الحالية من مجموعة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية إلى هيئة حكومية دولية فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمثل الخبراء فيها حكومات كلٍّ منهم.

٥٠ - وسيعمل الوزراء على توفير الخدمات المالية الرسمية للجميع بشكل كامل وعلى قدم المساواة. وسيعملون أيضا على أن يكفل النظام الدولي أن تكون البيئة السياساتية والتنظيمية داعمةً لاستقرار الأسواق المالية ومعزّزةً للشمول المالي بطريقة متوازنة مع توفير الحماية المناسبة للمستهلك. وشجع الوزراء على القيام، عند الاقتضاء ووفق القوانين والأنظمة الوطنية، باستخدام الأدوات المبتكرة، بما في ذلك العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومنظومات السداد، وعمليات السداد الرقمي. وأعربوا عن تطلعهم إلى تعزيز محو الأمية المالية وتنمية القدرات لدى البلدان النامية بسبل منها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأفادوا بأنّهم سيعملون على كفالة توفير الخدمات المالية المناسبة والميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء، بما في ذلك عن طريق خفض متوسط تكاليف

معاملات تحويلات المهاجرين، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحوّل، وكفالة ألاّ يشترك أي من قنوات التحويل رسوما تتجاوز ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أعربوا في ذلك الصدد عن تطلعهم إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥١ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية ضروريتان للتنمية المستدامة. فهما القناتان الرئيسيتان للتعاون الدولي، وستظلان كذلك. وأعرب الوزراء عن الأسف لأنّ المساعدة الإنمائية الرسمية ظلّت دون تغيير طيلة فترة السنوات الست الماضية، وأشاروا أيضاً إلى تزايد وتيرة نقل موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حالات الأزمات التي لا تتسق مع النهج المستدام في تحقيق التنمية. وأعربوا عن قلقهم لأن هذا الوضع يشجع الاتجاهات الرجعية ويفتقر إلى نمط التفكير الطويل الأجل اللازم في النهج المتبع إزاء تمويل التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأنه، رغم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في القرن الماضي، فإن هذه المساعدة بلغت في المتوسط ٠,٢٩ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة في عام ٢٠١٤، وهو مبلغ يقل كثيراً عن مستوى الالتزام المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة. وأكدوا أيضاً أهمية الالتزامات التي قطعها مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ الهدف الوطني المتمثل في النسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وتحقيق زيادة تتراوح بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، التي تقدم إلى أقل البلدان نموا. وكرر الوزراء دعوتهم إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية.

٥٣ - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الفائقة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم احتياجات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تخضع للاحتلال الأجنبي. ورأوا في ذلك الصدد أنه يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تماشياً مع تعهداتها السابقة، وأن تضاعف تلك الجهود للقيام بدور مجدٍ في استئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٥٤ - وكرر الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. وبما أن التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية، فعلى المجتمع الدولي التمسك بمبدأ ''المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة'' والدفع بالتعاون بين الشمال والجنوب من أجل مواصلة أداء دوره الرئيسي. وأفاد الوزراء بأنّه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال تمويل التنمية. وحثوا هذه البلدان على الوفاء بما لم يُلبّ من التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٥ - وشدد الوزراء على أهمية مضاعفة الجهود لمعالجة الثغرات التمويلية والمستويات المنخفضة للاستثمار المباشر التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من البلدان المتوسطة الدخل، فضلا عن البلدان والشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وشجعوا على الأخذ بالآليات والشراكات المبتكرة لتشجيع المزيد من المساهمات المالية الخاصة الدولية في هذه الاقتصادات.

٥٦ - وكرر الوزراء التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية من شأنها أن تساعد في تحفيز تعبئة المزيد من الموارد من مصادر أخرى، عامة وخاصة. وشددوا على أنّه بوسعها دعم تحسين تحصيل الضرائب والمساعدة في تهيئة البيئات المحلية المواتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية، فضلا على أنّه يمكن استغلالها في إتاحة التمويل الإضافي عبر سبل منها التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص. وفي السياق نفسه، شدد الوزراء على أهمية تعبئة الموارد المحلية اللازمة لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي يتعين تعزيزها من خلال بيئة عالمية مواتية.

٥٧ - وأكد الوزراء أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ يجب ألا يُحسب مرة ثانية كمساعدة إنمائية رسمية، بل أن يعتبر تمويلا منفصلا عن هذه المساعدة ومضافا إليها.

٥٨ - وكرر الوزراء التأكيد على أن التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب تعزيز وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وأفادوا بأنّ هذا الأمر سوف يتطلب، في جملة أمور، شراكة عالمية بقيادة الدول عمادها روح التضامن العالمي. ولذا، فقد أكّدوا مجدّدا التزامهم القوي بالتنفيذ الكامل لهذه الخطة، مع مراعاة اختلافات الواقع السائد لدى كلّ بلد وما هو متاح له من قدرات ومستويات إنمائية، واحترام سياساته وأولوياته الوطنية، من خلال توفير وسائل التنفيذ المبينة في إطار الهدف ١٧، وفي إطار كل هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة.

٥٩ - وكرر الوزراء الإعراب عن موقفهم المتمثل ضرورة دعم البلدان النامية ببيئة دولية تمكينية، تشمل نظاما دوليا مساندا وعادلا يقوم على قواعد منصفة ومشجعة للتنمية، بالإضافة إلى شراكة عالمية حقيقية ومُنَشَطَّة، لتمكين البلدان النامية من تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٦٠ - وأكد الوزراء أن البيئة الدولية التمكينية يمكن تهيئتها من خلال توفير الموارد المالية الإضافية، ونقل التكنولوجيا ونشرها بشروط ميسرة وتفضيلية، وبناء القدرات، وتعزيز القدرة على جمع البيانات وتحليلها، ووضع سياسات تجارية مشجعة للتنمية، ومشاركة البلدان النامية مشاركة منصفة وفعالة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتزويد البلدان النامية بوسائل تنفيذ كافية. وأكدوا أن تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتوسيع نطاقها أمران حاسمان لتمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦١ - وأشار الوزراء إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا قد أنشأتا آلية تيسير التكنولوجيا التي تعد إحدى أهم الأدوات اللازمة لدعم أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وبالرغم مما لاحظوه من تقدّم في إنشاء فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وفي إطلاق المنتدى السنوي الأول المتعدد أصحاب المصلحة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، فإنّهم قد وجهوا نداء عاجلا من أجل أن تصبح المنصة الإلكترونية جاهزة في أقرب وقت ممكن للعمل كبوابة للمعلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٦٢ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى توجيه المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو فعال ومستدام وفقا للاحتياجات والقيود المحددة التي تواجهها البلدان النامية نحو معالجة الثغرات في الهياكل الأساسية للتكنولوجيا، وأوجه القصور في القدرات، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في بعض البلدان في حالات النزاع وما بعد النزاع، مع الاعتراف بالتحديات الجسيمة التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، أقر الوزراء بضرورة التفعيل الكامل لدور لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية باعتبارها حاملة لواء الأمم المتحدة ولجنةً فنية معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، حتى يتم تعزيز التعاون العلمي والتقني وبناء القدرات على الصعيد الدولي.

٦٣ - وأعاد الوزراء أيضا التأكيد على أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لها دور ريادي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأقروا بمركزها بوصفها الوكالة المركزية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالتنمية الصناعية. ودعا الوزراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى زيادة دعمها المالي لليونيدو كي تتمكن من تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية اللازمة إلى الدول الأعضاء فيها.

٦٤ - كما أكد الوزراء من جديد دعوتهم السابقة الموجهة إلى البلدان التي انسحبت من اليونيدو كي تعود إلى الانضمام إلى المنظمة، وهذه البلدان وهي: أستراليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، وكندا، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لجميع الدول الأعضاء على عملها مع اليونيدو وأهابوا بها أن تواصل تعزيز علاقتها بالمنظمة.

٦٥ - وأكد الوزراء مرة أخرى موقفهم القائل بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُتمِّم للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا له، وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية وأنه يستحق، من ثم، تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسبما أعادت التأكيد على ذلك وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن تكون بلدان الجنوب هي التي توجه هذا التعاون وخطة أعماله. ورأوا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية، يقتضي من ثم رؤية طويلة المدى وترتيبا مؤسسيا عالميا، وفقا لما توخاه مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب.

٦٦ - وأشار الوزراء إلى مختلف التجارب والنهج المتبعة محليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا مجددا أهمية التعلم وتبادل أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومن بين تلك التجارب والنهج هناك، على سبيل الذكر لا الحصر، مبادرة تايلند بشأن ”فلسفة اقتصاد الاكتفاء للشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة“؛ كما أشاروا إلى أهمية التعاون الملموس بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل سلسلة منشورات ”أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب“ (South-South-In-Action) عن تطبيق مبادرة ”فلسفة اقتصاد الاكتفاء“ في تايلند ومبادرة بنغلادش المبتكرة في مجال الخدمة العامة المراعية لاحتياجات المواطنين.

٦٧ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددوا على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن صوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة

الإنمائية ألا تكرر أداء المهام والمسؤوليات المسندة إلى المكتب على نطاق المنظومة، أو أن يتداخل عملها مع عمله، أو أن تأخذها على عاتقها. وأكدوا مجدداً على أهمية مواصلة تعزيز دور المكتب وتأثيره وزيادتهما من حيث الموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية لحشد دعم أكثر اتساقاً وتنسيقاً من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٨ - وأوصى الوزراء بتمكين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من المشاركة في هياكل التنسيق الرفيعة المستوى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة.

٦٩ - وأقر الوزراء بضرورة حشد موارد كافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعوا الدول الأعضاء، في هذا السياق، الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات سخية لدعم هذا التعاون، بسبل منها صندوق بيرين - غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٠ - وأشار الوزراء إلى الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل بوينس آيرس، المزمع عقده في بوينس آيرس عام ٢٠١٩. وسيتيح المؤتمر فرصة لتعزيز الترتيبات المؤسسية الراهنة من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو فعال. وفي هذا الإطار، أكد الوزراء في التوصية بتوطيد آليات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب وكرروا دعوتهم إلى إنشاء وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يكون مقرها في أحد البلدان النامية.

٧١ - ودعا الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بمتابعة وتنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المقرر عقدها في عام ٢٠١٨. ودعوا أيضاً الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمد والشباب ووسائط الإعلام والمجتمع المدني، وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة، بقطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

٧٢ - وأشار الوزراء إلى أنه، في ضوء تزايد وتعقُّد التحديات التي تواجهها البلدان النامية، قد يتعين عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تنظمها المجموعة بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية بتواتر أكبر، مع توخي نتائج ذات منحنى عملي. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧إلى تقديم عروض لاستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

٧٣ - وأشار الوزراء إلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء في المجموعة لاستضافة مؤتمر القمة الذي سوف يُعقد في موعد مناسب.

٧٤ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستثماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXIX)/2017/2، وأيدوا ما جاء فيه من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقا لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم تبرعا سخيا للصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده في نيويورك يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٧٥ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـ ٧٧ الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXIX)/2017/3، بصيغته التي عرضها رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على بذل جهود خاصة لتسديدها.

٧٦ - وشدد الوزراء على أهمية المستوطنات البشرية وما تخلِّفه من أثر مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وجددوا التأكيد على أن التوسع الحضري والمستوطنات البشرية ينبغي أن يعززا الحق في التنمية وفقا لإعلان الحق في التنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا السياق، رأوا أن دور التعاون الدولي يكتسي أهمية جوهرية في توفير وسائل تنفيذ إضافية وملائمة ومستدامة يمكن التنبؤ بها، بما يشمل التمويل أو نقل التكنولوجيا أو تحسين القدرات كوسائل لدعم الجهود والقدرات الوطنية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وشددوا على الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو في مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد.

٧٧ - ورحب الوزراء باعتماد الوثيقة الختامية، المعنونة ''خطة حضرية جديدة''، المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، بإكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي وثيقة ختامية هامة سوف يسترشد بها المجتمع الدولي في تحقيق التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية المستدامة خلال السنوات العشرين القادمة، وسوف تتيح فرصة لإقامة علاقة إيجابية تعاضدية بين المدن والمناطق المحيطة بها، عبر السلسلة المتصلة من المستوطنات البشرية. وأعربوا عن اعتقادهم الراسخ بأن التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية المستدامة تشكل محركات رئيسية للتنمية المستدامة ضمن خطط التنمية الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك مشاركة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين. وأعاد الوزراء التأكيد على دعمهم السياسي والتزامهم الثابت بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها. ورحب الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لمناقشة التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقف موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد، وأشاروا إلى التقرير المنبثق عن التقييم المستقل والقائم على الأدلة لموئل الأمم المتحدة.

٧٨ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن عليهم بذل كل ما في وسعهم من أجل تحسين الطريقة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في موئل الأمم المتحدة، لمعالجة قضايا التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، وتحسين قيادتها ومساءلتها وتعاونها وكفاءتها والنتائج التي حققتها بشأن هذه المسائل.

٧٩ - وسلم الوزراء بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن عبارة ''أمنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، مشيرين إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق

الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، ومعربين عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يقتضي تحقيق الانسجام مع الطبيعة.

٨٠ - وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بجلسة الحوار الرفيعة المستوى بشأن الانسجام مع الطبيعة، التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تحت شعار ''قضاء الأرض'' إحياءً لذكرى اليوم الدولي لأُمِّنا الأرض، والتي أتاحت فرصة لمناقشة التوصيات التي قدمها الخبراء بغية حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع العالم الطبيعي وكيفية إرساء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشرية والأرض في سياق التنمية المستدامة، وعلى الابتعاد عن تصورات العالم التي تتمحور حول الإنسان. وأعرب الوزراء عن تأييدهم لمواصلة الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة في المستقبل، وسلموا بضرورة تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك الموارد الخاصة بصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لهذا الغرض، وتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة.

٨١ - وأقر الوزراء بضرورة اتباع نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتشمل قطاعات متعددة، وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، فأكدوا من جديد ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية المعرَّضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، التي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وسلموا أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

٨٢ - وأكد الوزراء من جديد أن الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي تحدث بفعل الإنسان والأسباب الأخرى وتفشي الأوبئة أو التهديدات الصحية العالمية الأخرى تستحق ما تحظى به الطوارئ الناشئة عن النزاعات المسلحة من اهتمام. فالتأثيرات المدمرة لتغير المناخ حقيقية ومفاجئة. والكوارث الطبيعية الشديدة يمكن أن تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع وأن تعكس بين عشية وضحاها مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة. والعواقب الإنسانية الكبيرة التي تلي ذلك تشكل كارثة أكبر من ذلك كله. فهي تزهق الملايين من الأرواح وتؤدي إلى تشرد كثير من الأشخاص وانفصالهم عن عائلاتهم قسرا. وكذلك تستحق الطوارئ الإنسانية المدمرة الناجمة عن حالات التشريد القسري الأخرى اهتماما على قدم المساواة من المجتمع الدولي، الذي ينبغي ألا يدخر أي جهد للانخراط في إيجاد حلول دائمة.

٨٣ - وأكد الوزراء مجددا أن اتفاق باريس، المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو الإنجاز الجماعي الذي حققه جميع الأطراف، الذي يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفقا لأهدافها ومبادئها وأحكامها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء اختلاف الظروف الوطنية، والحق في التنمية، ضمن سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. ولا بد أيضا من مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة للبلدان المتقدمة النمو في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠، بما في ذلك التصديق على تعديلات الدوحة المدخلة على

بروتوكول كيوتو. وشدد الوزراء على أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ عملية لا رجعة فيها، ولا يمكن التغاضي عنها أو تأجيلها. ودعوا أيضا إلى زيادة العمل من أجل التصدي للخسائر والأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ من الظواهر القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، بوسائل منها آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

٨٤ - ودعا الوزراء إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من الخسائر والأضرار، مع مراعاة الاحتياجات المعينة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المتضررة بصفة خاصة من آثار تغير المناخ. كما دعوا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، وتعزيز فرص الحصول عليه، بما في ذلك مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف والبديلة.

٨٥ - وشدد الوزراء على أنّ البلدان المتقدمة ستواصل تولي دور الريادة في التخفيف من تغير المناخ وذلك بالسعي، ضمن إطار تعهداتها ومساهماتها المحددة وطنيا، إلى تحديد وزيادة الأهداف المطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد كله. فالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة للبلدان النامية وعنصرا رئيسيا من عناصر تنفيذ اتفاق باريس. وفي هذا الخصوص، تكتسي إجراءات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي الكافي للبلدان النامية وفقا لمبدأ المسؤوليات التاريخية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتاحة فيما يتصل باتخاذ تدابير بشأن المناخ، أهمية بالغة، ولا بد من أن تستند إلى الاحتياجات الوطنية وتستجيب لها، وأن تعزز الأخذ بزمام الأمور على الصعيد القطري. ويجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قطريا وشاملة لعدة قطاعات. أمّا تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي، وكذا نقل المعارف والمهارات، من البلدان المتقدمة فسوف يتيح تنفيذا فعالا ومزيدا من الطموح لدى البلدان النامية. وأوضح الوزراء أنّ الأمر يتطلّب طرائق تحظى باتّفاق متعدّد الأطراف من أجل متابعة اعتمادات تصل بحلول ٢٠٢٠ إلى مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، يكتسي التمويل الإضافي المتزايد والآمن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به أهميةً بالغة بالنسبة للبلدان النامية في سياق ما بعد عام ٢٠٢٠. وعمليا لا بد، لمنع الانتكاس وبناء الثقة، من تحديد هدف أساسي للتمويل في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠ يتضمّن زيادة متدرجة في المبلغ المحدد لكل سنة وقدره ١٠٠ بليون دولار.

٨٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين جميع مسائل اتفاق باريس الذي تم تحقيقه في باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي مراكش خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه الوفود العمل على وضع مجموعة من القرارات المتعلقة بتنفيذ الأحكام المختلفة لاتفاق باريس والاتفاق بشأنها. وشددوا على أن هذه النتائج لا ينبغي أن يعاد التفاوض بشأنها أو يعاد تفسيرها، نظرا لأن العملية بموجب اتفاق باريس لا رجعة فيها. وأبرزوا أهمية الانتقال من المناقشات بشأن المفاهيم إلى المفاوضات بشأن النصوص في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف مع الحفاظ على التوازن الذي تحقق في اتفاق باريس بين التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ.

٨٧ - وشجع الوزراء جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونوهوا بأهمية

الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، إدراكا منهم بأن هذه الإجراءات سوف تقلص بصورة كبيرة من مخاطر تغير المناخ وآثاره. وتهدف الأطراف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مُسلِّمة بأن وقف ارتفاع الانبعاثات سيتطلب وقتا أطول من البلدان النامية الأطراف؛ وإلى الاضطلاع بتخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة البالوعات في النصف الثاني من القرن، على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

٨٨ - وأكد الوزراء من جديد أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تمثل مصدر قلق بالغ لدى البلدان النامية، وأشاروا إلى إيلائه أولوية عليا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسلموا بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك الهدف ١٥ والغاية ١٥-٣، سيكونان بمثابة عامل تعجيل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وعلى الجوع، وبمكافحة أوجه عدم المساواة، وتمكين المرأة والفئات التي تعاني من حالات ضعف، وحفز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام في وئام مع الطبيعة. وأشاروا إلى أن السعي إلى تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال تحديد الموارد من الأراضي وإصلاحها وحفظها وإدارتها بصورة مستدامة. ولذلك فإن الحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات دولية بغية التصدي لهذه التحديات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة تغير المناخ. وشدد الوزراء على الأهمية الكبيرة التي تكتسيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دعم الحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأكد الوزراء مجددا أن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف يسهم في معالجة العديد من التحديات السياساتية العالمية، من قبيل الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، والهجرة القسرية. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن ترحيبهم بعقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بأوردوس، في الصين.

٨٩ - وأقر الوزراء بأن الجفاف يحمِّل اقتصادات البلدان، وبخاصة البلدان النامية، تكلفة باهظة ويرسخ الفقر والجوع. وأشاروا إلى أنّ النهج الذي اتبعه المجتمع الدولي بشأن الجفاف قد اتسم حتى الآن بطابع التفاعل إزاء الأحداث، وانطوى على مبادرات في مرحلة ما بعد الأثر وتدابير إغاثة اتخذت شكل برامج للمساعدة في حالات الطوارئ واقتصرت حتى الآن على توفير التمويل أو أنواع محددة أخرى من المساعدة مثل الغذاء والعلف أو الماء إلى أولئك الذين يعانون من أشد الآثار. وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى وضع آليات لزيادة القدرة على التصدي للجفاف على الصعيدين المحلي والدولي، وعلى أهمية وضع سياسات للجفاف في المناطق المعرضة له، بسبل منها اتباع إدارة متكاملة تراعي العوامل الإيكولوجية والبيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والجنسانية. وبناء على ذلك، شددوا على ضرورة وضع سياسة تتعلق بالحوكمة من أجل إدارة مخاطر الجفاف؛ والرصد والإنذار المبكر، وقابلية التأثر وتقييم الأثر؛ والتخفيف، والتأهب، والاستجابة، فضلا عن إدارة المعرفة والوعي بالجفاف، مع مراعاة الحقائق المختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩٠ - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحديا جديا للتنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. وأهابوا بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تعزيز التعاون والدعم الدوليين لمكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع الهيئات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر المنظمات المعنية إلى أن تدمج في أطرها التعاونية تدابير وإجراءات برامج تنفيذية ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب وتعزيز التعاون التقني؛ وبذل جهود لمكافحة العوامل الرئيسية للعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة، وعلى أهمية إيجاد طرق لمكافحة العواصف الرملية والترابية في سياق أهداف التنمية المستدامة. ورحّبوا، في هذا الصدد، بعقد المؤتمر الدولي المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية الذي عقد في طهران في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، وأحاطوا علما بالإعلانات الوزارية والتوصيات التقنية الصادرة عن المؤتمر.

٩١ - وأحاط الوزراء علما بتحليل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وتحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، استنادا إلى المعلومات المقدمة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة والمستكملة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفي التقارير الوطنية الخامسة؛ وأحاطوا علما أيضا بالتقرير المستكمل عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات؛ ولاحظ الوزراء مع القلق التقدم المحدود المحرز على الصعيد الوطني في بلوغ الهدفين ١٨ و ١٤ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وفي تعميم المادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة ضمن مجالات العمل المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك تنمية القدرات ومشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أعمال الاتفاقية؛ ولاحظوا أيضا مع القلق أن عددا محدودا من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يشير إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أو إلى الاستخدام المألوف المستدام أو إلى إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

٩٢ - وحث الوزراء الأطراف التي لم تستكمل ولم تنفّذ بعد استراتيجياتها الوطنية أو الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية للتنوع البيولوجي وتنفيذها، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع المقرر ٢/١١؛ وشجعوا الأطراف التي تعكف على استكمال استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، على النظر، حسب الاقتضاء، في اعتماد مؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وأخيرا شجعوا الأطراف على أن تستعرض استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بصفة دورية، حسب الاقتضاء، ووفقا للظروف والأولويات والقدرات الوطنية، وعلى النظر في الارتقاء بمستوى الطموح و/أو نطاق الأهداف الوطنية أو الإقليمية إلى مستوى يتناسب مع أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، وعلى إدماج الأهداف في مختلف القطاعات، بما في ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بهدف الإسهام بقدر أكبر في الجهود العالمية الجماعية الهادفة إلى تحقيق الأهداف العالمية.

٩٣ - وسلم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دورا حيويا في التصدي بصورة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز

التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٩٤ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء باتخاذ الجمعية العامة القرارين A/RES/71/285 و A/RES/71/286 في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وأشادوا بالصلات التي أقامتها الجمعية في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الاتفاق الطموح الوارد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات يشكّل، مع أهدافه الستة المتعلقة بالغابات العالمية والغايات الـ ٢٦ المرتبطة بها، تحديا والتزاما من جانب جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن الإدارة المستدامة للغابات، وذلك على الرغم من طابعه الطوعي والعالمي.

٩٥ - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل للهدف ٤ من الأهداف العالمية للغابات وغاياته الخمس المرتبطة به يشكل طموحا مشتركا في إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع، وفي حفز تمويل متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير تعبئة هذا التمويل من أجل الاضطلاع على نحو ملائم بالإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأكدوا مجددا أن التنفيذ الملائم وفي الوقت المناسب لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على المسألة الهامة المتمثلة في التمويل وضرورة إدراك الثغرات الرئيسية في تخصيص الموارد المتبع حاليا.

٩٦ - وشدّد الوزراء على أهمية تعزيز الشّبكة العالمية لتيسير التمويل الحرجي التابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أجل حفز فرص التمويل القائمة والجديدة والناشئة والاستفادة منها، بما في ذلك بناء القدرات؛ مع مراعاة الصعوبات التي تواجهها عدة بلدان نامية في إقامة تعاون دولي من أجل البرامج المتصلة بالغابات.

٩٧ - وسلّم الوزراء بتعيين سنة ٢٠١٧ سنة السياحة المستدامة، وبأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة الإيكولوجية والسياحة الميسَّرة، نشاط شامل لعدة قطاعات يمكن أن يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطّرد، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتسريع التغير نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية للمحيطات والبحار والموارد البحرية، والنهوض بالثقافات المحلية وتحسين نوعية الحياة والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، وتعزيز التنمية الحضرية والريفية وتهيئة ظروف معيشة أفضل لسكانها.

٩٨ - وشجع الوزراء الدول الأعضاء على استخدام السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة الإيكولوجية والسياحة الميسَّرة، كأداة للقضاء على الفقر والجوع، وعلى تشجيع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستخدامهما بشكل مستدام، والتشجيع على الاستثمار وتنظيم المشاريع في مجال السياحة المستدامة، وفقا لسياساتها وتشريعاتها الإنمائية الوطنية. وقد يشمل ذلك إنشاء مؤسسات صغيرة

ومتوسطة الحجم، والنهوض بالتعاونيات أو المبادرات من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتيسير الحصول على التمويل من خلال الخدمات المالية الشاملة، بما في ذلك مبادرات الائتمانات الصغيرة للفقراء والنساء والشباب والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، والمجتمعات المحلية في جميع المناطق.

٩٩ - وأكد الوزراء مجددا الدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا تمكينيا ومحركا للتنمية المستدامة. وشدّدوا على أن التنوع الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية يسهمان إسهاما هاما في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالقضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والابتكار والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، والمدن والمستوطنات الحضرية الشاملة والمستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد أكد الوزراء من جديد أهمية أن تراعي جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية والجهات المعنية الأخرى، على النحو الواجب، إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي.

١٠٠ - وأشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي التزم بدعم تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) والوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لهذا البرنامج، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية ومسار ساموا، وأشاروا أيضا إلى أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكلها أجزاء لا تتجزأ من الخطة الجديدة. ورأى الوزراء، في هذا الصدد، أن التعاون الدولي لتقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات في المجالات التي توجد فيها حاجة، مثل تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والقدرات الإنتاجية والتجارية، وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من جملة أمور أخرى، سيكون خطوة جوهرية إلى الأمام. ولكن، ينبغي أن تظل برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان. وسلّم الوزراء، إضافة إلى ذلك، بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

١٠١ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلَّموا بأنه رغم تحسن النمو الاقتصادي، فلا تزال ثمة حاجة للحفاظ على الانتعاش الذي يعد هشا ومتفاوتا، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، الذي تعهد به الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها

توفير موارد جديدة إضافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم تنميتها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عملها العشرية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من ناحية أخرى، عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠٣ - وشدد الوزراء على أهمية مبدأي العالمية والشمول، اللذين يتعين أخذهما في الاعتبار دوما، من أجل تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبفضل الدعم القوي والأعمال المنسقة، وبالتعجيل بتقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي، ستتمَكّن أقل البلدان نمواً من تعزيز قدراتها الجماعية في جميع المجالات، بما في ذلك عن طريق التحول الهيكلي، وسيتيح هذا الدعم لنصفها على الأقل الامتثال لمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٠٤ - وأكد الوزراء مجددا أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم للتمويل الخارجي الذي يستهدف تنمية أقل البلدان نمواً، وأنها توفر موردا يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. وأعربوا عن قلقهم العميق من أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نمواً قد انخفض بالقيمة الاسمية من ٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ وأنّ البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ تشير إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نمواً انخفض بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنةً بعام ٢٠١٥. وأشاروا أيضا إلى أحكام خطة عمل أديس أبابا التي شجعت مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تزويد أقل البلدان نمواً بمساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وأعربوا عن تشجيعهم لمن يخصصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وأهابوا بجميع شركاء التنمية لتحقيق هذه الأهداف.

١٠٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تقلّص شديد في صادرات سلع أقل البلدان نمواً. وأكدوا من جديد أيضا الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تفيد بإتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص ونظام قواعد المنشأ المواتية لأقل البلدان نمواً، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. كما أنّ الوفاء بتلك الالتزامات سيسهم أيضا في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول المتمثل في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يستفيد أقل البلدان نمواً مما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المعونة من أجل التجارة التي يقدمها الشركاء في التنمية. ودعا الوزراء إلى أن يتم في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وقواعد المنشأ التفضيلية وتطبيق الإعفاءات لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات.

١٠٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية تقوض على نحو واضح التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى أن المكاسب الإنمائية المتواضعة التي حققتها خصوصاً أقل البلدان نمواً على مدى سنوات آخذة في التبدد، مما يجعل أعداداً أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر

المدقع. وأعربوا أيضا عن قلقهم لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد تظل نسبة ٣٥ في المائة تقريبا من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. فالكثير من هذه البلدان مازال متخلفا عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات المنهجية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والأوبئة الصحية، والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. ولا تقتصر آثار هذه الصدمات على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وعلى تفاقم الفقر فحسب، وإنما تقوض أيضا قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الحاجة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء القدرة على الصمود لفائدة أقل البلدان نمواً، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

١٠٨ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة مديونية أقل البلدان نمواً لأنّ الكثير منها في حالة عجز عن تحمّل ديونه أو معرّض بدرجة كبيرة للعجز عن تحمل ديونه، وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يُفضَّل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، قدر الإمكان، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة ترمي إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف أعباء هذه الديون، وإعادة هيكلتها وإدارتها بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا مجددا أهمية الشفافية في إدارة الديون.

١٠٩ - ورحب الوزراء بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وباعتماد الجمعية العامة لميثاقه، كما شددوا على الحاجة إلى تفعيله تفعيلا كاملا بحلول عام ٢٠١٧، نظراً لما ينطوي عليه من إمكانات تحسين القدرة الإنتاجية، وإحداث التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأحاطوا علماً بالعرض السخي المقدم من تركيا لاستضافة بنك التكنولوجيا والتزامها بدعم تفعيله. ودعوا أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى كفالة الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعيني حتى يعمل بنك التكنولوجيا بفعالية.

١١٠ - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون السلام والأمن وأن السلام والأمن سيكونان مهددين في غياب تحقيق التنمية المستدامة. وأقروا كذلك، في ذلك الصدد، بأن أقل البلدان نمواً، التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان التي تعاني من انعدام الاستقرار السياسي أو تفتقر إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتحتاج إلى اعتماد نُهُج حسب سياق كل منها، بما في ذلك سياسات وطنية محددة الأهداف وإلى تدابير دعم دولي، وذلك ابتغاء مواجهة هذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علما أيضا بالمبادئ التي حددتها في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة مجموعةُ الدول الهشة السبع الموسعة، وهي الدول المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة.

١١١ - وأقر الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بسبب موقعها غير الساحلي النائي عن الأسواق العالمية وبسبب المعوقات الجغرافية التي تفرض عقبات خطيرة

أمام عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا على التنمية المستدامة الشاملة، وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن هذه البلدان تتأثر في جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية وهي شديدة التعرض لتغير المناخ، وتعاني أكثر من غيرها من آثاره السلبية. ودعا الوزراء الشركاء في التنمية، وبلدان المرور العابر، والمنظمات الدولية إلى تعميم برنامج عمل فيينا ووضع تسهيلات خاصة للبلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في تنفيذ مبادرات تيسير التجارة وتوسيع نطاقها، وفي التنفيذ الفعال لاتفاق تيسير التجارة، ودعوا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية إلى إعداد وسائل تمويل مخصصة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشار الوزراء إلى الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في جنيف، الذي يدعو إلى إنشاء برنامج عمل محدد للبلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية من جانب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لهذه المنظمة، وأشاروا أيضا إلى البيان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والبيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر) في تموز/يوليه ٢٠١٦.

١١٢ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم القوي بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على التنفيذ المنسق والمتسق والسريع للإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية لسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ. وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد أن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وشددوا على أهمية العمل على وجود تآزرٍ واتساقٍ قويين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسهل الوصول إليها وحسنة التوقيت وموثوقة وعالية الجودة ومفصلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، ودعوا الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتفصيلها ونشرها وتحليلها. كما دعا الوزراء إلى تنشيط الشراكة العالمية بحيث تقوم على شراكات متجددة ومعززة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا كاملا وناجحا وفي الوقت المحدد.

١١٣ - وأكد الوزراء من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل ''حالة خاصة'' في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها. ورأوا أن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح

البحر لا زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لبعضها أكبر تهديد لبقائها ولمقومات وجودها، بما في ذلك فقدان بعضها لأجزاء من أراضيها.

١١٤ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وشجعوا كذلك على توليد المزيد من الزخم من أجل تنفيذ هذا المسار تنفيذا كاملا، لأنه يمثل الالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي تجاه تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما رحبوا بالاستعراض الرفيع المستوى لمسار ساموا الذي سيستغرق يوما واحدا في عام ٢٠١٩. وأقر الوزراء بالصلات الوثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا. وبالإضافة إلى ذلك، حث الوزراء على التنفيذ الكامل والفعال للخطتين، بما في ذلك الوفاء بمقتضيات جميع وسائل التنفيذ. وفي هذا الصدد، شجعوا أيضا المبادرات والبرامج الأخرى لدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه المبادرات والبرامج إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يرصد ويكفل التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات لفائدة هذه الدول.

١١٥ - وأشار الوزراء إلى أنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل هي موطن غالبية الناس الذين يعيشون في فقر، ولا تزال التفاوتات والثغرات قائمة. وتظل تلك البلدان تواجه تحديات كبيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوزراء من جديد إلى الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تتيح، على النحو الملائم، التأكد من أنّ الاستراتيجيات والسياسات التي تعتمدها البلدان المتوسطة الدخل تلبي احتياجاتها الإنمائية المتنوعة والمحددة، وتلبي هذه الاحتياجات بطريقة مصممة خصيصا لكل منها، وذلك بهدف اتباع نهج متسق وشامل إزاء كل بلد من هذه البلدان. وفي هذا الصدد، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بوسائل منها البحث في كيفية تقديم دعم أكثر كفاءة وفعالية وتنسيقا وجودة وتركيزا إلى البلدان المتوسطة الدخل.

١١٦ - أقر الوزراء بأهمية التّصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورأوا أن ضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن يقتضي تعزيز الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات، وتحسين التنسيق، وتكثيف وتركيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة. واعترف الوزراء أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى للتمويل الميسر لا تزال مهمة لعدد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان. ونوّه الوزراء، في هذا الصدد، إلى ضرورة أن يتم داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمن الولايات الموكلة لهذه المنظومة، اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة تهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم لهذه البلدان.

١١٧ - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتسم بالطموح

والقدرة على إحداث تحول، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية. وأعادوا التأكيد أيضا على أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرتها على القيام بذلك يتطلبان الاستمرار في تحسين فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب زيادة الموارد المتاحة لها زيادة كبيرة. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تحتفظ بسمات من بينها طبيعتها الشاملة والطوعية والقائمة على المنح وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على الاستجابة بمرونة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية على الصعيد الوطني.

١١٨ - وشدد الوزراء على أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، هو الأداة الرئيسية المستخدمة لتحسين وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأخذوا في الاعتبار الاقتراح المقدم من الأمين العام بشأن الانتقال من التنسيق إلى الصيغة الجديدة للتنمية المستدامة وذلك من أجل دعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي الاسترشاد في استعراض المهام والقدرات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، المقرر إجراؤه وفقا لقرار الجمعية العامة A/RES/71/243 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بالاعتبارات التالية:

(أ) ينبغي أن تكون ولاية الاستعراض الشامل هي أساس أي إصلاح مقترح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتقادا راسخا أن الاستعراض الشامل يمثل قرارا إنمائيا وينبغي من ثم أن يكون محور تركيز هذه العملية؛

(ب) ينبغي لهذه العملية أن تأخذ في الاعتبار أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يشكل أولوية قصوى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والهدف الأساسي لها. ومن المهم جدا أن تأخذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى معالجة التنمية المستدامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني، ولا سيما في أقل البلدان نموا التي ما زالت تواجه صعوبة في التصدي للفقر والجوع؛

(ج) ينبغي لهذه العملية أن تحترم بالكامل سيادة الدول واستقلالها وامتلاكها لمسارات التنمية الخاصة بها، وأن تقر بأهمية الشعور بالملكية والقيادة على الصعيد الوطني، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية والحقائق على أرض الواقع في هذا البلدان. وينبغي لها، في هذا الصدد، أن تأخذ في الحسبان اختلاف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية في هذه البلدان، مع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

(د) ينبغي أن يبين تقرير الأمين العام المقرر تقديمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمزيد من التفصيل ما تضمنه تقريره الأول من تحليل ومقترحات بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن يعالج أيضا الولايات التي وردت في القرار الخاص بالاستعراض الشامل للسياسات ولم تنفذ

بعد، وأن يوفر العناصر اللازمة للمداولات الحكومية الدولية التي سيجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨.

١١٩ - وشدّد الوزراء على ضرورة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات وتعزيز قدرة الدول الأعضاء، وكرروا التأكيد، في هذا الصدد، على دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى وجه الخصوص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، في دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذبلك بهدف تلبية الاحتياجات ومعالجة الأولويات ومواجهة التحديات على الصعيد الوطني.

١٢٠ - وأفاد الوزراء بأنهم مستمرون في الالتزام التام بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأعربوا عن ترحيبهم بالتقدم الذي أحرزته النساء والفتيات في مجالات كثيرة في جميع أنحاء العالم. إلا أنهم أشاروا إلى أن مظاهر الفقر وعدم المساواة والعنف والتمييز لا تزال قائمة في شؤون العالم الراهنة، وتؤثر تأثيرا خاصا على النساء والفتيات اللائي يعشن في البلدان المتضررة من النزاع المسلح ويعشن تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو في ظلّ تدابير قسرية انفرادية أو تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

١٢١ - ويؤكد الوزراء على أن من بين العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للنزاعات، وفقا لمبدأ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، ووفقا لمبدأ احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

١٢٢ - وأبدى الوزراء قلقهم من استمرار عدم التوازن في مجمل التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات. فأوجه التفاوت ماتزال قائمة في مجالات المشاركة في القوة العاملة وقيادتها، والأجور والدخل، والمعاشات التقاعدية، والأعراف الاجتماعية وظروف العمل. ولا يزال النساء من جميع الفئات العمرية يعانين من الضعف في مجالات الوصول إلى العدالة والحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم؛ ومن الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الأخرى الضرورية للحفاظ على سبل العيش وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي ولدعم قدرتهن على إدرار الدخل وتحقيق الازدهار، ولا سيما النساء في المناطق الريفية.

١٢٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم أيضا من تضرر النساء والفتيات على نحو غير متناسب من الكوارث الطبيعية. ويشكل تغير المناخ تحديا أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويتضرر من آثاره النساء والفتيات على وجه الخصوص. ولكن من المهم أن نتذكر أن النساء أيضا أطراف أو عوامل تغيير نشطة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معها. وتمتلك المرأة قدرا كبيرا من المعارف والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في الحد من آثار الكوارث ووضع استراتيجيات التكيف.

١٢٤ - وأقر الوزراء بأن العنف ضد النساء والفتيات لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. ويؤكد الوزراء على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع واستئصال جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل الإناث، والتأكد من أن النساء ذوات الإعاقة، والفتيات، والشابات، والنساء من السكان الأصليين، والمنحدرات من أصل أفريقي والنساء المسنات، لا يتعرضن لأشكال متعددة أو مشددة من التمييز، ومن ثم هناك ضرورة لتحسين جمع وتحليل بيانات الاقتصاد المصنفة حسب نوع الجنس والدخل والعمر والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من العوامل ذات الصلة.

١٢٥ - وسلّم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر الوظائف الجيدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ككل. لذلك، من المهم بذل جهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات. وشجع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، على مواصلة تعزيز ما يقدمونه من دعم تقني ومالي في مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

١٢٦ - ويقر الوزراء بما تم الالتزام به من اجتهاد في السعي إلى تهيئة بيئة ينشأ فيها الأطفال والشباب فتمدهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتفعيل قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مَددا يعين بلداننا على جني ثمار المكاسب الديمغرافية، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

١٢٧ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعجيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكدوا من جديد، في ذلك الصدد، معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم العميق لعودة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. وأكدوا مجددا أن جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب، وكذلك الاحتلال الأجنبي، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيا الاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

١٢٨ - وأشار الوزراء إلى برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، وصياغة مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة ما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي من عنصرية وتمييز عنصري وكراهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٢٩ - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٨/٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي تقرّر بموجبه إعلان عام ٢٠١٩ السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، من أجل توجيه اهتمام العالم إلى الضياع الفادح للغات الشعوب الأصلية، والحاجة الملحة إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وإحيائها وتعزيزها.

١٣٠ - وأكد الوزراء مجددا أن مقاومة مضادات الميكروبات تشكل تحديا عالميا أمام البشرية جمعاء، وتتطلب تعاونا دوليا من أجل تحقيق العمل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ورأوا أن تلك المقاومة يمكنها تحدي قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع حالات الإصابة الشائعة على الصعيد العالمي، والتأثير بالتالي تأثيرا خطيرا على الصحة العامة في العالم وكذا على المكاسب الإنمائية العامة التي تحققت حتى الآن. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الإخفاق في مواجهة مقاومة مضادات الميكروبات إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في البلدان النامية.

١٣١ - ويرحب الوزراء باعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ وهم قد أعادوا، في هذا السياق، التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي

في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، بسبل من بينها الوفاء بالالتزام والتعهدات الدولية في مجال التعاون الإنمائي. وشددوا على أن مواجهة مقاومة مضادات الميكروبات، أثناء التنفيذ، يجب ألا تؤدي بأي حال من الأحوال إلى زيادة عرقلة الحصول على الأدوية واللقاحات المضادة للميكروبات والأدوات التشخيصية القائمة والجديدة بأسعار مناسبة وعلى نحو منصف، مع مراعاة احتياجات جميع البلدان، تماشيا مع خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

١٣٢ - وأكد الوزراء على ضرورة التعجيل بتقديم الدعم إلى البحث والتطوير في مجال مضادات الميكروبات، ولا سيما المضادات الحيوية واللقاحات والأدوات التشخيصية والابتكارات الجديدة، في مجالات تشمل الطب التقليدي وطب الأعشاب. ويؤكد الوزراء على أهمية تحقيق هذا الأمر بالتزامن مع كفالة أن تسترشد جهود البحث والتطوير بالاحتياجات وأن تستند إلى الأدلة وتقوم على أساس المسؤولية المشتركة، وعلى ضرورة أن يتم الاهتداء في هذه الجهود بالمبادئ الأساسية المتمثلة في القدرة على تحمل التكاليف، والفعالية، والكفاءة، والإنصاف من خلال فصل تكاليف البحث والتطوير عن الأسعار وحجم المبيعات.

١٣٣ - وشدد الوزراء على أن قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية الواردة في مرفقه لا يزالان يمثلان الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني. ويضع الوزراء، في الوقت نفسه، في اعتبارهم ضرورة مواصلة تعزيز تنسيق جهود الإغاثة من أجل دعم الدول المتضررة في استجابتها الإنسانية الرامية إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحتاجة تلبية فعالة.

١٣٤ - وأكد الوزراء من جديد على أهمية احترام مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه. وأعربوا عن قلقهم إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية؛ أو التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي لا تتفق مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة. وأدانوا ما يتعرض له العاملون في المجال الإنساني من تهديدات واستهداف متعمد، بطرق من بينها الأعمال الإرهابية؛ وأهابوا بجميع الدول والأطراف الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني بغية توفير الحماية والمساعدة إلى المدنيين، بما في ذلك في الأراضي المحتلة.

١٣٥ - وفي هذا السياق، سلّم الوزراء أيضا بأهمية أعمال المساعدة الإنسانية بوصفها جزءا من عملية شاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز التنمية المستدامة.

١٣٦ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى إيلاء اهتمام مماثل إلى النزاعات المسلحة من جهة، وإلى الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى، من جهة أخرى. فلا غنى عن المعلومات والتوصيات ذات الصلة بشأن هاتين المسألتين اللتين تتمتعان بنفس القدر من الأهمية من أجل تلبية الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات والقدرة على الصمود. وأعربوا عن قلقهم إزاء مسألة المجاعة التي أصبحت خطيرة للغاية في العديد من البلدان النامية؛ لذلك يلزم، في هذا السياق، إصدار توصيات موضوعية ومحددة وقابلة للتنفيذ من أجل دعم الجهود المبذولة لمواجهة التحديات المرتبطة بهذه الظاهرة. ويمكن أن تنطبق الملاحظة نفسها على المسألة المهمة المتمثلة في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية في البيئات الحضرية.

١٣٧ - ويتوقع الوزراء إحراز مزيد من التقدم في تفعيل الخطة الحضرية الجديدة في سياق المساعدة الإنسانية، إلى جانب توصيات ملموسة متوقعة في هذا الصدد. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى تعزيز

القيادة الوطنية مع العمل في الوقت نفسه على إقامة شراكات محلية. ورأوا أن بناء القدرات يختلف عن تعزيز القيادة.

١٣٨ - وأكد الوزراء من جديد على الدور الأساسي الذي تنهض به الدولة المتضررة في المبادرة بالمساعدات الإنسانية داخل أراضيها وتنسيقها وتنظيميها وتوصيلها. كما رحبوا بتنسيق المساعدة الإنسانية بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والوكالات الإنمائية ذات الصلة. إلا أنهم شددوا على أهمية أن يتم بفعالية وانتظام إخطار الدول الأعضاء بكيفية تنفيذ هذا التنسيق وبأوجه القصور المحددة.

١٣٩ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى معالجة عدم كفاية التنوع في التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يخص الموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا.

١٤٠ - ورحب الوزراء بالاتفاقات التي توصل إليها المجتمع الدولي في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧؛ ويدل ذلك على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمسائل المرتبطة بحالات الطوارئ الإنسانية، وعلى الالتزام بمزيد من التعاون داخل المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية.

١٤١ - وذكّر الوزراء مع التقدير بما قرّره مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٩/٢٦، من إنشاء لفريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تتمثل ولايته في وضع صك دولي ملزم قانونا ينظم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد عقد هذا الفريق دورته الثانية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٤٢ - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط وبشكل بناء في الدورة الثالثة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، التي ستعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في جنيف، حيث من المتوقّع أن يعدّ الرئيس المقرر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية عناصر مشروع الصك الملزم قانونا حتى يتم في بداية الدورة الثالثة للفريق العامل المعني إجراء مفاوضات موضوعية بشأنه، مع مراعاة المناقشات التي أجريت في دورتيه الأوليين.

١٤٣ - وسلّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

١٤٤ - وشدد الوزراء على أن الهجرة عنصر يشجع على تحقيق التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إنه من الأهمية بمكان التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة مأمونة ومنظمة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وينبغي لهذا التعاون أن يعزز أيضا قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على أداء هذا الدور.

١٤٥ - وسلم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى على صعيد تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ينبغي التعامل معه بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة

التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربيهم، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد الحاجة إلى التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة.

١٤٦ - ورحب الوزراء بقرار عقد الحوار الثالث الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في النصف الأول من عام ٢٠١٩، كما رحبوا بقرار عقد الحوارات الرفيعة المستوى مرة كل أربع دورات من دورات الجمعية العامة، ابتداء من الدورة الثالثة والسبعين، في مقر الأمم المتحدة، من أجل استعراض متابعة نتائج الحوارات الرفيعة المستوى السابقة، والمضي قدما بالمناقشات المتعلقة بالجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالهجرة، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالهجرة من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مع مراعاة العمليات الأخرى المرتبطة بالهجرة والتنمية.

١٤٧ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، ولا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي، بما يكفل مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول، في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

١٤٨ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، والذي يقضي ببدء عملية تفاوض حكومية دولية تؤدي إلى اعتماد اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية عام ٢٠١٨ في مؤتمر حكومي دولي، كما أكدوا من جديد على أهمية المشاركة النشطة في العملية التحضيرية الجارية المفضية إلى اعتماد الاتفاق العالمي، تمشيا مع القرار A/RES/71/280.

١٤٩ - ورحب الوزراء باعتماد إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، وأكدوا على أهمية تنفيذه في سياق العمل من أجل اعتماد اتفاق عالمي عام ٢٠١٨ بشأن اللاجئين.

١٥٠ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن تدفقات التحويلات تشكّل مصادر لرأس المال الخاص مُكمّلة للمدخرات المحلية وأساسية لتحسين رفاه متلقيها. وشدد الوزراء على أنه لا يمكن اعتبار التحويلات بديلا عن الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف أعباء الديون أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية.

١٥١ - وشدد الوزراء أيضا على الحاجة إلى مواصلة تهيئة وتعزيز ظروف أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمانا لنقل التحويلات في كل من البلدان المرسلة والمتلقية، بما في ذلك عن طريق خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة واستبعاد قنوات التحويلات المالية التي تتجاوز تكاليفها ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك اتساقا مع الغاية ١٠-ج من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وكذلك على الحاجة إلى تيسير التفاعل بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية؛ وشجّعوا، حسب مقتضى الحال، على فرص الاستثمار الموجه نحو التنمية في البلدان المتلقية على يد الجهات المستفيدة التي تكون لديها الرغبة والقدرة على القيام بذلك.

١٥٢ - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ورأوا أن المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية تشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للأرض، وإنها تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي واستمرار ازدهار ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية ١٤-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لها أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥٣ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بعقد مؤتمر الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأعربوا عن تأييدهم القوي للوثيقة الختامية للمؤتمر: ''محيطاتنا مستقبلنا: نداء للعمل''، التي تذكي الوعي بالالتزامات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف ١٤ في مواعيدها، وتؤكد ضرورة مواصلة العمل على المدى الطويل من أجل معالجة الأسباب التي تعوق دور المحيطات وصحتها اللذين لا يمكن تعويضهما. واعتبر الوزراء أنّ ''النداء من أجل العمل'' والالتزامات الطوعية التي أعلن عنها في المؤتمر ليست سوى خطوة واحدة، وإحدى سبل المضي قدما لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام.

١٥٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الشروع جماعيا في بناء الالتزامات وفي اتخاذ الاجراءات التي تتجاوز تلك المذكورة في النداء من أجل العمل، إما عن طريق إنشاء مزيد من الالتزامات الطوعية أو عن طريق تعزيز التدابير في أنشطتنا الحياتية اليومية، والتي من شأنها أن تتيح للمجتمع الدولي الإسهام في حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، والتأكد من أنّها تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. وأعربوا عن صادق أملهم في أن توضع جميع الالتزامات التي اعتمدت في المؤتمر، والالتزامات الأخرى التي صيغت خارجه، موضع التطبيق على الفور، بمشاركة وإشراك جميع مواطني العالم، بدءا بممثلي الدول بصفتهم المدافعين عن الرفاه والصالح العام للبشرية ولكوكب الأرض.

١٥٥ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنجاح في اختتام أعمال اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩: وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وفي اعتماد تقريرها وتوصياتها الموضوعية. وشددوا على أهمية هذا الإنجاز الذي يمثل خطوة هامة نحو وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام،

دون المساس بالحقوق السيادية للدول الساحلية على مناطقها الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري الموسع الخاص بها.

١٥٦ - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة أن تتخذ الجمعية العامة قراراً في أقرب وقت ممكن بشأن عقد مؤتمر حكومي دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وبشأن تاريخ بدء المؤتمر، للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر ولإعداد صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية؛

١٥٧ - وأشار الوزراء إلى وجوب أي يشمل مثل هذا الصك حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بشكل مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية، ومسألة تقاسم المنافع، والتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على اساس المناطق، بما فيها المحميات البحرية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

١٥٨ - وأقر الوزراء أيضاً بأن المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي ونتائج ذلك المؤتمر لن يؤثرا في الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، أو في الوضع القانوني للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك.

١٥٩ - وأعاد الوزراء التأكيد بقوة على ضرورة الاسترشاد بمبدأ التراث المشترك للبشرية والاعتماد عليه في وضع النظام القانوني الجديد لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك إتاحة الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. وهم يرون أن هذا المبدأ يوفر أساسا قانونيا لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يقدمها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي العالمي والرفاه الاقتصادي، والتصدي للتحديات في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٦٠ - وشدد الوزراء على أنه ينبغي تشجيع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتنفيذهما بطريقة عادلة وبأحكام وشروط مؤاتية ومعقولة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأبرزوا أيضا أهمية تشجيع التعاون الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٦١ - وأكد الوزراء أن الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية، التي ينبغي أن تنشأ على أساس المعايير السارية المعترف بها دوليا، تؤدي دورا هاما في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وينبغي أن يكون هذا الحفظ وهذا الاستخدام هدفها الرئيسي. وارتأوا أنّ مبادئ حماية البيئة البحرية وحفظها وتوخي الشمول والشفافية والنهج الوقائي الذي يراعي أفضل العلوم المتاحة، هي التي ينبغي أن يُسترشد بها في وضع الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية.

١٦٢ - وذكّر الوزراء أن الأسس القانونية لإجراء تقييمات الأثر البيئي ترد في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى وجه الخصوص في المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦، وارتأوا في هذا الصدد أن الصك المقبل بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يجب

أن يتناول المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية من الأنشطة المنفذة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٦٣ - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عُهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أية مسائل تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

١٦٤ - وأقر الوزراء بالجهود التي يقودها الأمين العام بشأن الإصلاح الإداري ورحبوا بتوخي عملية شاملة وتشاورية. ودعوا إلى مواصلة المشاورات مع جميع الدول الأعضاء لأن الإصلاح الحقيقي يتطلب انخراط جميع أعضاء المنظمة. وشددوا على أنه ينبغي للإصلاحات أن تزيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. كما شددوا على الأهمية المحورية التي يكتسيها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك على ضرورة رصد تنفيذ الولاية وتقييمه. وأكّدوا على أهمية التطرق إلى تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع المستويات في الأمانة العامة، وضمان حصول الدول الأعضاء من البلدان النامية على فرص شراء عادلة ومتكافئة لدى الأمم المتحدة.

١٦٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أنّ أي جهود لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطبيعة الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والدولية للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد، وعلى أن نظر الدول الأعضاء المسبق فيها والموافقة عليها ضرورة في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار ٢٥٧/٦٦. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إبداء رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى استمرار التفاعل والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

١٦٦ - وأيد الوزراء بشدة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، والهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضاً بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

١٦٧ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للمنظمة بشأن السياسات، وضرورة أن يجسد مضمونه تماماً الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٦٨ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضماناً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، شدّدوا على أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف هي عنصر جوهري ومتمم لمنهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأكدوا أن

المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

١٦٩ - ونوه الوزراء بأن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء كذلك التأكيد على مبدأ ''القدرة على الدفع'' باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تعديل لعناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون هدفه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعدل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي لأنها ليست محل تفاوض.

١٧٠ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدِّدَ كحل سياسي توفيقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه مصدر أساسي لانخرام جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ جيم.

١٧١ - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة، يمنحها حقوقاً وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في إلقاء كلمة خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضاً نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مقرر بشأن الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

١٧٢ - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يبيّن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية تملك قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشددوا في هذا الصدد على أن أي مناقشة بشأن نظام الخصومات المطبق على جدول عمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. وأكد الوزراء في هذا الإطار أن أي عضو في مجموعة السبعة والسبعين والصين من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا ينبغي أن يصنف في أي مستوى يفوق المستوى جيم.

١٧٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للتبرعات ''المخصصة'' داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وشددوا أيضاً على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها جوهرية للمحافظة على ولايتها العالمية وعملها وتأديتهما. ومن ثم، فإن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض والتركيز المكثف للأموال المخصصة يعرضان المنظمة لخطر فقدان

القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها واتساقها.

١٧٤ - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩٩ (الدورة ٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان ركناً من أركان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي ومن الزمالات والمنشورات ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء في هذا الصدد بإدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين الحالية من أجل تنظيم دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل استمرارية مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وتوسيعها بشكل أكبر. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارساتها، والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، وبإدراج التمويل اللازم لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٧٥ - وأعلن الوزراء تصميمهم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب. وفي هذا السياق، دعوا إلى تعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٧٦ - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بتكثيف الجهود الدولية الهادفة إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه الحصري في الأغراض السلمية وكأداة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وشددوا على أن التعاون الدولي وفقاً للقانون المحلي وبقدر ما تقتضيه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، هو الخيار العملي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يستهدف التقدم العلمي والتكنولوجي المحافظة على السلام وتعزيز رفاه البشرية وتنميتها.

١٧٧ - وشدد الوزراء على أن كل بلد يملك الحق السيادي في أن يحدد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية وأنه لا يوجد نهج ''واحد يناسب الجميع''. وفي هذا الإطار، شددوا على الحاجة إلى تمكين البلدان النامية من الحيز والمرونة في تقرير السياسات.

١٧٨ - وفي هذا السياق، أعاد الوزراء التأكيد على أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

١٧٩ - وشدد الوزراء على ضرورة إتاحة المجال لحكومات البلدان النامية لكي تضع استراتيجياتها الإنمائية والأدوات المتعلقة بالسياسات، بما يتماشى مع أولوياتها وظروفها الوطنية. وفي هذا الصدد،

يكتسي الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين، المشفوع بالتزامات في مجال تخصيص الموارد، أهمية حاسمة في المساعدة على تحفيز التغييرات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها من خلال اتباع سياسات اجتماعية واقتصادية قائمة على مراعاة صالح الإنسان وعلى التصميم الجيد وتشجع على النمو الشامل، واستحداث فرص العمل، والاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية والبنية التحتية، وشبكة الأمان الاجتماعي، وتمكين المرأة وغيرها من الجوانب.

١٨٠ - وأكد الوزراء أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تملك الدول الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وتتحمل مسؤولية ضمان ألا تُلْحِق الأنشطة المنفذة داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بالنظم الإيكولوجية لدول أخرى أو مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية. وأعادوا التأكيد على أهمية حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما بيتنا المشترك، وعلى أنّ ''أمنا الأرض'' هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

١٨١ - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمَارَس بما يخدم مصلحة تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

١٨٢ - والوزراء، مع التشديد على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، يدركون أيضاً واجب احترام تلك الموارد وحمايتها وحفظها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في وئام مع الطبيعة ومع الإسهام في الوقت نفسه في القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده والقضاء على التدهور البيئي.

١٨٣ - وأكد الوزراء مجدداً على أهمية احترام الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، لا سيما حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية، لأن هذه الأوضاع تضرّ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب، وباحترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بسبل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي، على نحو مخالف لمبادئ القانون الدولي، وذلك من أجل الضمان والاحترام الفعليين لحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبينة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وشدّدوا على أنّ الاحترام الكامل للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يبعث على الالتزام التام بالتعددية.

١٨٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى البلدان النامية، لا يزال هذا الحق يشكل منارة أمل لكلّ ما يعاني تحت وطأة الاحتلال. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي في تنفيذه لخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير، والتي تؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان عدم تركها وراء الركب.

١٨٥ - وأكد الوزراء من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

١٨٦ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعربوا عن أسفهم العميق إزاء مواصلة حرمان الشعب الفلسطيني من استقلاله وحقوقه، وإزاء عدم وجود أفق سياسي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ خمسين عاماً وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وشددوا على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتحقيق السلام.

١٨٧ - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار مسار التراجع الإنمائي في قطاع غزة، وتحديداً بسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل والتأثير السلبي المزمن والضخم الذي خلّفه العدوان العسكري الوحشي الذي ارتكبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٢ ١٥٠ فلسطينياً من بينهم مئات الأطفال والنساء، وعن إصابة أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني بجروح نتيجة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة الفتاكة والعشوائية والمفرطة، وأسفر كذلك عن التدمير الغاشم لآلاف المنازل المملوكة للفلسطينيين وللبنى التحتية المدنية الحيوية والممتلكات التجارية والمساجد والمدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة والمزارع وعدة مرافق تابعة للأمم المتحدة في غزة. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار إعاقة الانتعاش بسبب الحصار الإسرائيلي وما ينجم عنه من تدهور في البنى التحتية والخدمات، وشددوا على الحاجة الماسة إلى إعادة الإعمار. وأعرب الوزراء عن شجبهم لما اقترفته إسرائيل في هذا الصدد من انتهاكات منهجية خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى المساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً للواجب الذي أناطه به الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، أن يبذل جهود متابعة جادة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

١٨٨ - وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الكامل والفوري للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقابا جماعيا واسع النطاق لسكان القطاع، في إخلال خطير بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يبادروا بصفة عاجلة إلى تزويد ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة بالمساعدة الإنسانية المطلوبة. ودعوا المجتمع الدولي مجددا إلى أن يستمر في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني، بما يضمه من لاجئين فلسطينيين، إليها خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الميدان والقائمة بتوفير المساعدة الحيوية، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

١٨٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم في هذا الصدد إزاء الحالة المالية الحرجة للأونروا وما تواجهه من نقص متكرر في التمويل، وأثر ذلك على برامجها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للاجئين الفلسطينيين. وحثوا الدول على المساهمة في الأونروا وعلى تقديم دعمها القوي للجهود المتواصلة في مجال متابعة تقرير الأمين العام (A/71/849) والتوصيات ذات الصلة الرامية إلى تعبئة تمويل أكثر كفاية

واستدامة ويمكن التنبؤ به للوكالة، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، وذلك حرصا على سير عمل الوكالة بفعالية وعلى تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، دون انقطاع، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

١٩٠ - أعرب الوزراء عن تقديرهم لالتزام الأمين العام بعدد من الأمور منها العمل مع الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان المعنية، لكفالة تلبية الاحتياجات المالية للوكالة إلى أقصى حد ممكن وفي إطار الموارد المتاحة للأمم المتحدة؛ وناشدوا الدول والمنظمات الإبقاء على تبرعاتها للوكالة، وإحداث زيادة في التبرعات حيثما أمكن، ولا سيما ما كان منها موجها للميزانية البرنامجية للوكالة، بما في ذلك في إطار قيامها بتخصيص موارد للجهود الدولية في مجالات حقوق الإنسان والسلام والاستقرار والتنمية والعمل الإنساني، وذلك لدعم الوكالة في قيامها بالولاية المنوطة بها وتمكينها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين وما يرتبط بذلك من تكاليف تشغيلية أساسية.

١٩١ - وناشدوا أيضا الدول والمنظمات التي لا تقدم حاليا تبرعات للوكالة أن تعجل بالنظر في تقديم تبرعات استجابة لنداءات الأمين العام بتوسيع قاعدة المانحين للوكالة وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في التمويل وتحسين تقاسم الأعباء المالية المترتبة على دعم عمليات الوكالة، وفقا للمسؤولية المستمرة للمجتمع الدولي ككل في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

١٩٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعدم احترام لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، ودعوا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ولجميع القرارات ذات الصلة. وأعربوا كذلك عن قلقهم العميق من تواتر أعمال العنف والترهيب والتحريض التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

١٩٣ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف.

١٩٤ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنسحب فورا وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضا على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢. (الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٦، الفقرة ١٤٣)

١٩٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

١٩٦ - وذَكَّر الوزراء بأن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يوافق مرور ٥٠ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، أول قرار يشير تحديدا إلى مسألة جزر مالفيناس، وأكدوا مجددا على ضرورة أن تعقد حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة المتصل ”بمسألة جزر مالفيناس“، وأعربوا عن تقديرهم لاستعداد الأرجنتين ورغبتها في عقد مفاوضات تتصل بهذا الهدف.

١٩٧ - وفي هذا الصدد، أبرز الوزراء حق الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)) وإلى القانون الدولي، وأشاروا إلى أهمية عدم اتخاذ تدابير يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في المناطق الخاضعة للنزاع السيادي بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٩٨ - ورحب الوزراء بالاتفاق النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، واعتبروه بمثابة خطوة مهمة نحو إحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. وشدد الوزراء على أنه سيلزم بذل نفس القدر من الجهود الحازمة والمثالية لتنفيذ الاتفاقات، وأهابوا في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لكولومبيا في هذه المرحلة الحرجة من العملية.

١٩٩ - وأكد الوزراء مجددا أهمية دعم وتعزيز تعددية الأطراف، واعترفوا في هذا الصدد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة ”٥+١“ تمثل حالة ملموسة من الإجراءات الناجحة المتعددة الأطراف لحل القضايا العالمية العالقة، وشددوا على أن مثل هذا النموذج يشكل مثالا حقيقيا للتعجيل أكثر بنسق تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

٢٠٠ - وأشار الوزراء إلى أنّ المملكة المتحدة انتزعت أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي ولقراري الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وإلى أنّ جميع سكان أرخبيل شاغوس قد تم إجلاؤهم قسرا. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للقرار ٢٩٢/٧١، الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وشجع الوزراء الأعضاء على تقديم مذكرات كتابية دعما لإنهاء استعمار موريشيوس إلى المحكمة في غضون الموعد الزمني المحدد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٠١ - وأحاط الوزراء علما أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه جمهورية ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ بإعلان ''منطقة محمية بحرية'' في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية ملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلا للحدود البحرية.

٢٠٢ - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من تدابير القسر الاقتصادي بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

٢٠٣ - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ما يقرب من ستة عقود، والذي يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي تعزز الحصار.

٢٠٤ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٥ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٦ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب هذا البلد، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٧ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٨ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٩ - وأبرز الوزراء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها منذ اعتماد ميثاق الجزائر العاصمة، وشددوا على أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال ملتزمة بتطلعاتنا ومبادئنا المتمثلة في الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن. وأعلن الوزراء تعهدهم الثابت بمواصلة إجراءاتهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٢١٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب جمهورية مصر العربية بالتزكية لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠١٨.